

حوار مع حيدر عبد الشافي عن المفاوضات وشجون الوضع الفلسطيني

أجرى الحوار:

رياض بيدس*

■ ما رأيكم في اتفاق شرم الشيخ؟ وماذا تغير فيه عن اتفاق واي ريفر؟
□ الحقيقة أنه في ظل الموقف الإسرائيلي المعروف بتنكره لحقنا الأساسي في تقرير المصير، أرى أن هذه الاتفاقات كلها لن توصلنا إلى حقنا. وإسرائيل ماضية في استراتيجيتها في إقامة الحقائق على الأرض لمواجهة العالم بالأمر الواقع، والذي يحول ويغلق الطريق أمام تحقيق حقنا وتحقيق السلام المطلوب، السلام العادل. إن اتفاق واي المعدل... وقبل أن أتابع الحديث عن اتفاق واي المعدل يجب أن أشير إلى أنني كنت، وما زلت، أعتبر اتفاق واي اتفاقاً لا أهمية له وتعديله أيضاً جعله...

العملية السلمية فاقدة صدقيتها

■ هزيلاً؟

□ لا أحب أن أقول "هزيلاً". عندما تقول "هزيلاً" يعني أننا سائرون في طريق صحيح. المهم أننا لسنا سائرين في طريق صحيح وإسرائيل تنتهك مرجعية السلام، القرار 242، باستمرار. إذاً، النهج الإسرائيلي أفقد عملية السلام وعملية التفاوض أي مضمون حقيقي. وأمام هذا الواقع من غير المجدي أن نتحدث عن اتفاق جيد أو غير جيد، لأن العملية ذاتها فاقدة صدقيتها.

■ ما أريكم في آفاق مفاوضات ما يسمى الوضع الدائم؟ وهل تعتقدون أن في الإمكان إنجازها خلال عام؟

□ نخشى أن تكون قضية تحديد المبادئ، التي تتم في إطارها المفاوضات بشأن تقرير الوضع النهائي، مجحفة وغير مستجيبة لمتطلبات الجانب الفلسطيني. وأنا، شخصياً، أعتقد أن إسرائيل ستصر على مبادئ لن تؤدي إلى حقنا في تقرير المصير

* كاتب فلسطيني مقيم بحيفا. وقد أجرى الحوار بتاريخ 1999/9/8 في رام الله.

وقيام دولة فلسطينية مستقلة. وهذا وضع مقلق إذا أردنا أن نحكم على الأمور بمجراها، منذ اتفاق أوسلو حتى الآن، والتي كانت في نظري عملية تنازلات مستمرة. إذاً، لنا كل الحق فيما نخشاه من الوصول إلى هذه المرحلة لتقرير المبادئ - المبادئ التي تستند إلى مفاوضات الوضع النهائي.

■ عندما كنتم رئيساً للوفد المفاوض في واشنطن تم توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير والإسرائيليين. قبل واشنطن كنتم رئيساً للوفد في مدريد. ما هي الأمور التي عملتم على تحقيقها في هذين الوفدين والتي أبطلت حال توقيع اتفاق أوسلو؟

□ الحقيقة إنني رأيت الوفد إلى مدريد، ومدريد كانت مسألة احتفالية وافتتاحاً لمؤتمر السلام. طبعاً، هي أعطتنا فرصة لنتحدث عن القضية الفلسطينية من منبر عالمي. كان هذا أمراً مهماً جداً. والواقع أننا وضعنا، في كلمة الوفد الفلسطيني في هذه المناسبة، النقاط فوق الحروف وذلك فيما يتعلق بـ: القضية الفلسطينية؛ الحق الفلسطيني؛ استعدادنا المبدئي للتوصل إلى سلام على أساس عادل ومتكافئ. طبعاً، كان هذا مهماً جداً لأن هذه الفرصة أتاحت لنا من خلال مشاركتنا في عملية السلام. وكما قلت، مدريد كانت لقاء احتفالياً، ولقد كانت مهمة لأنه حددت فيها الطلبات وحقوقنا من منبر عالمي. المهم هو المواقف في أثناء بداية المفاوضات الحقيقية. وهنا أولاً ووجهنا بصعوبات، لأن إسرائيل كانت منذ البداية تصر على أن نكون جزءاً من وفد أردني. لكن على الرغم من عدم الاعتراض الكلي على هذا المبدأ، فقد كان هناك إصرار في عملية التفاوض بالتحديد على أن يكون لنا وضع مستقل. وهنا فعلاً واجهتنا مشكلة في بداية مفاوضات واشنطن، لأن إسرائيل أصرت على أنها تتفاوض مع وفد واحد، أردني - فلسطيني. نحن عارضنا هذا وبقينا أسبوعين لا ندخل غرفة المفاوضات لأننا كنا نرفض أن نكون جزءاً من وفد أردني، بل كنا نصر على أن يكون لنا وفد مستقل. وكان هناك ما سُمي مفاوضات الدهليز (Corridor Negotiations). وهذا يعني أننا كنا نفاوض فعلاً من دون أن ندخل غرفة المفاوضات، إلى أن حللنا المشكلة ووافقت إسرائيل على أن تتفاوض مع وفد فلسطيني ووفد أردني مستقل. ولقد سائرنا إسرائيل في مطلب واحد، وهو أن يكون مع الوفد الأردني الفلسطيني، أحد أعضاء الوفد الفلسطيني، وفي المقابل أردني (عضو) مع الوفد الفلسطيني، لكن كنا نفاوض كوفدين مستقلين.

ما حدث في الجلسة الأولى أن موقفنا كان يطالب، وتمشياً مع مرجعية القرارين 242 و383، بأن تتوقف إسرائيل فوراً عن عملية الاستيطان، وعن اغتصاب الأراضي وإقامة المستعمرات. وقد رفضت إسرائيل أن توقف عملية الاستيطان، معللة ذلك بأن الاستيطان حق لها لا جدال فيه، وبالتالي لن تتوقف عن الاستيطان. هذا الموقف كان يتناقض مع القرار 242 الذي كان مرجعية عملية السلام. بالتالي كانت إسرائيل تريد ألا تلتزم مرجعية عملية السلام، ومن هنا نشأ مأزق تفاوضي. وهذا المأزق استمر طوال المفاوضات: عشر جولات خلال عشرين شهراً. طبعاً، لم نكن نعلم أن هناك مفاوضات أخرى سرية تجرى وراء الستار إلى أن أُعلن اتفاق أوسلو في أيلول / سبتمبر 1993. وأنا شخصياً حينما قرأت اتفاق أوسلو قراءة أولى قلت إن هذا الاتفاق سيء وسيضعنا في صعوبات كثيرة، ورفضت أن أحضر حفل التوقيع.

التغاضي عن عملية الاستيطان

■ عملياً، في أوسلو، أبطلت مرجعية القرار 242 الذي كنتم تحاربون من أجله؟
□ لم يعط أي اعتبار للقرار 242. ففي اتفاق أوسلو ثمة عيوب كثيرة، لكن العيب الواضح الذي لا يمكن تجاهله هو أنه تغاضى عن عملية الاستيطان، ولم يتصد لقضية الاستيطان. وفي ظل ما قيل من إيجابيات في حفل التوقيع، استغلّت إسرائيل هذا كله لتنشط أكثر في مسألة الاستيطان وإضافة إلى الطرق الالتفافية التي قطعت أوصال التواصل السكاني الفلسطيني. وسارت العملية بهذا الشكل، وصار من الصعوبة بمكان التوصل إلى ما نريد من سلام عادل.

اتفاق أوسلو هو إملاء

من الجانب الأقوى على الجانب الأضعف

■ في أحد الحوارات معكم في "مجلة الدراسات الفلسطينية" (العدد 15، خريف 1993) تنبأتم بما سيحدث بعد أوسلو، إذ رأيتم عيوب ومثالب أوسلو وما ينجم عنه من مشكلات وأزمات مستقبلاً. وما لفت انتباهي بقوة في ذلك الحوار قولكم "إن واحدة

المشكلات الكبرى، فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، هي أنها مصوغة بعبارات عامة تترك مجالاً لتفسيرات واسعة، ويبدو لي أننا نحاول أن نقرأ فيها ما ليس موجوداً فيها. وفي المقابلة قلت أيضاً "إن مجرد حقيقة أننا وقّعنا هذه الاتفاقية، والطريقة التي قدمت فيها، وقد وقّعت بالأحرف الأولى من دون مناقشة، هي في حد ذاتها مؤشراً على الفوضى الرهيبة، التي يجد الفلسطينيون أنفسهم فيها." سؤالها هو: أما زالت الاتفاقيات تُوقّع هكذا؟ وماذا عن إمكان إحداث تغيير في هذا النهج التفاوضي؟ وهل أنت متفائل بالنسبة إلى احتمالات العملية السلمية؟

□ أولاً، أنا لست متفائلاً بالنسبة إلى العملية السلمية إطلاقاً. الحقيقة أن قراءتي المتأنية للاتفاقيات وبعد أن قرأت كتاب أوري سفير، المفاوضات الإسرائيلي، عن عملية التفاوض، ازدادت قناعة بأن اتفاق أو سلو ليس اتفاقاً بالمعنى الصحيح والمفهوم، أن التنازلات الكثيرة هي من قبل الفلسطينيين. وكما قلت في عدد المجلة الذي ذكرته إن كثيراً من الأمور المهمة تُترك قابلاً للتفسير بشكل أو بآخر. معنى هذا أن الباب ترك مفتوحاً للجانب الأقوى. ولذلك أنا، باختصار، قلت أيضاً في بعض المناسبات إن اتفاق أو سلو ليس اتفاقاً بالمعنى التفاوضي الصحيح، بل هو عملية إملاء من الجانب الأقوى على الجانب الأضعف. وهذا يفسر أن مسيرة التفاوض، اتفاق أو سلو، هي مسيرة تبين في كثير من النقاط أن الجانب الفلسطيني، بحكم أنه الجانب الأضعف، كان يجد نفسه مضطراً إلى أن يستجيب لموقف الجانب الأقوى. يعني إسرائيل في كثير من الموضوعات تبنت الموقف Take it or leave it، أي أن هذا موقفنا فإمّا تقبل به وإمّا لا تقبل.

■ أي أنه ليس قضية سوء فهم لبعض بنود الاتفاقية؟

□ كلا. إطلاقاً.

الوضع الآن أخطر من كارثة 1948

■ هنالك من يعتبر أن هذه المرحلة مرحلة حاسمة وخطرة جداً في حياة الشعب الفلسطيني، ويشبّهها البعض بنكبة الـ 1948 من حيث الخطورة والكارثية. كيف ترون ذلك؟ وكيف تقومون الوضع فلسطينياً؟

□ هي في الحقيقة أخطر من الـ 1948. الآن، وصلنا إلى مراحل متقدمة جداً وإسرائيل مكنت قبضتها على كل التراب الفلسطيني، وهي تعلن بصورة واضحة وصريحة أموراً تتناقض مع مفهوم عملية السلام. مثلاً: فيما يتعلق بالقدس، وفيما يتعلق بأن تكون لنا سيادة على الأرض، وبأن يكون من حقنا حرية التحرك - الخروج والدخول. هذه الأمور كلها تصر على أنها لن تتنازل عنها. والدلائل قائمة: سلطتنا أقامت مطاراً. الخروج والدخول من هذا المطار خاضع للمشيئة الإسرائيلية. كذلك سيكون الحال بالنسبة إلى الميناء. هذه الأشياء ربما يدل مظهرها الخارجي على كل شيء، لكنه في الحقيقة وهم. فإسرائيل تفرض إرادتها باستمرار، وإسرائيل ستكون أيضاً المستفيدة أكثر حتى من هذه المرافق، فهي تفرض ما تريده.

الـ 1948 طبعاً كانت نكبة، نكبة تشريد ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني، نكبة

فقدان 78٪ من الأرض الفلسطينية... إلخ. لكن الوضع الآن هو أكثر خطورة، فكل

التراب الفلسطيني أصبح في قبضة إسرائيل وهي تتصرف بالشكل الذي تريده، ومن خلال قدرتها العسكرية، إذ تصر الولايات المتحدة على أن تبقى قدرة إسرائيل أكبر من قدرات العالم العربي كله بهذا الشأن.

■ في إحدى المقابلات معكم قرأت أنكم كنتم في مدريد تسعون لاستقلال وسيادة دولة فلسطينية. بينما أوصلو، إذا ما أوصل إلى شيء فسيوصل إلى حكم ذاتي. بناء على ما تقولونه الآن يبدو أن الحكم الذاتي أمر بعيد المنال ولن يكون. سيكون هناك مجرد كانتونات.

□ إسرائيل مقرة بأن يكون لنا حكم ذاتي. لكن أيضاً يعني مسألة كانتونات، هي فعلاً كانتونات. كانتونات بمعنى أن تبقى لإسرائيل القدرة على عرقلة التواصل بين هذه الكانتونات. وهذا هو الوضع الأسوأ.

■ أي تمزيق أوصل الوطن.

□ نعم.

إسرائيل تنتهك مبدأ المفاوضات باستمرار

■ أما زلتم عند رأيكم في ضرورة تعليق المفاوضات؟ ولماذا؟ وما يجدر ذكره في هذا المجال أنكم لستم ضد السلام، وإنما تعملون من أجل السلام الحقيقي والعادل.

□ أريد أن يفهم موقفي بصورة واضحة. أنا أقول إن إسرائيل تنتهك مبدأ المفاوضات، وتنتهك مرجعية المفاوضات باستمرار. إذاً، لنا الحق في أن نتوقف عن التفاوض، وأن نضع العالم الذي يؤازر عملية السلام أمام مسؤولياته. لا نستطيع أن نمضي في هذه العملية التفاوضية. يجب أن نتوقف ونضع شروطاً بالنسبة إلى استئناف مشاركتنا في عملية التفاوض، كي لا تتخذ إسرائيل من هذا ذريعة لمهاجمتنا، أي أن نتوقفنا عن التفاوض لا يعني أننا تخلينا عن مبدأ السلام. يجب أن نؤكد أننا بهذا لا نتنكر لمبدأ السلام، لكن إسرائيل يجب أن تحترم مرجعية السلام، وأصبح من الضروري عليها أيضاً أن تعترف بحقنا في تقرير المصير وقيام دولتنا المستقلة كي نستطيع أن نمضي في عملية السلام. يجب أن نضع العالم أمام هذا الأمر. إن استمرار جلوسنا إلى طاولة المفاوضات هو عملية خداع للعالم، كأننا نقول للعالم "لا تقلقوا! الأمور ماشية".

الجماهير تعاني مشكلة خلقية

■ بعد مرور زمن على استقالته من المجلس التشريعي، هل ما زلتم مقتنعين بتلك الخطوة؟ ولماذا لم يقيم أحد غيركم بالاستقالة؟

□ أنا مقتنع بخطوتي، إذ كنت لا أستطيع السير في مسيرة مخادعة النفس. نحن انتخبنا لنكون ممثلي الشعب الفلسطيني، ولنحرص ونسهر على مصلحته. أما وقد أقيمت العراقيل في طريق نفي هذه المسؤولية وهذا الحرص لدى ممثلي الشعب في المجلس التشريعي، فلم يعد من الممكن أن نبقي في هذا الطريق، فنصبح كأننا نخدع أنفسنا ونخدع الجمهور. وكنت آمل من الاستقالة بأن تحرك عناصر أخرى للتمرد على هذا الوضع والمطالبة بالتصحيح. لكن مع الأسف لم يحدث شيء. أنا لم أكن أتصور أن الأمور ستستمر في هذا الشكل. وهذا، في نظري، دليل آخر على أن الشعب الفلسطيني، أو الجماهير تعاني مسألة خلقية.

المعارضة أساءت إلى نفسها

■ ما هو دور المعارضة في الوضع الحالي؟ وما رأيكم في اجتماع وفود عن كل من فتح وقيادتي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين خلال آب/ أغسطس الماضي؟ وهل يمكن أن يثمر الحوار الفلسطيني - الفلسطيني؟

□ لا، إطلاقاً لا. أولاً، الحوارات كلها التي جرت استغللتها السلطة القائمة لمصلحتها ولتبرير مسيرتها. وما جرى أخيراً من المعارضة، وخصوصاً بعد كل الذي قيل وما جرى في الماضي من احتجاج واعتراض على مسيرة السلطة الفلسطينية، أن تأتي الآن في هذه المرحلة بالذات وتعلن استعدادها للتعاون مع السلطة الفلسطينية في المسيرة الجارية، التي هي مسيرة فاقدة صدقيتها، هذا أسوأ ما كنت أتصوره. وهذه المعارضة، في نظري، أساءت إلى نفسها. وهذا يدل، كما قلت، على أننا نعاني مشكلة خلقية.

■ على ما يبدو، هنالك مشكلة جوهرية فيما يتعلق بأداء القيادات الفلسطينية؟

□ أنا أستطيع أن أقول إن الأداء الفلسطيني بمجمله، منذ أن كان هناك قضية فلسطينية، كان أداء يفتقر إلى كثير مما هو مطلوب لحسن الأداء. بمعنى أن قياداتنا المتعاقبة، القيادة التي كانت في ظل الانتداب البريطاني والقيادات التي تلتها، لم تتصرف كما هو مطلوب من القيادات. أي متابعة ما يجري بصورة عامة، وخصوصاً ما يخطط له العدو، واستكشاف نياته، والاطلاع على استراتيجيته وتكتيكه، كي يكون في إمكاننا أن نضع الحلول، ونضع ما يواجهه هذه الأمور؛ وهذه المبادئ القيادية أهملت كلها ولم يؤخذ بها. لذلك كان استمرار وقوعنا في أخطاء وفي خسائر لا مبرر لها. يعني، مثلاً، أنا لا أريد أن أتحدث كثيراً عن القيادة في ظل الانتداب لأنه بطبيعة الحال كان لا بد من أن تكون القيادة بهذا الشكل، لأنها قيادة مجتمع فلسطيني متخلف خارج من تحت الاحتلال التركي، ومجتمع شبه إقطاعي كانت تنخر فيه تطلعات العائلات والعشائر... إلخ، فلم تكن القيادة فعلاً تستطيع أن تتحمل مسؤولية كبرى، وخصوصاً أمام قيادة حديثة صهيونية. لكنني لا أبرر قصور القيادة التي جاءت فيما بعد، قيادة منظمة التحرير، لأنها مؤلفة من متعلمين وخريجي جامعات. وفي الواقع، من وجهة نظري، لم تُعَنَ هذه القيادة على الأقل بمراجعة تاريخ القيادة الأولى كي تستخلص الدروس وتتجنب الأخطاء وتستفيد من أخطاء الماضي. فأنا حين أعرض الموقف الفلسطيني بكل ما فيه من ألم أسأل: "من المسؤول؟" أنا أقول إن الشعب

الفلسطيني استجاب دائماً لكل ما هو مطلوب وقدم تضحيات هائلة. فالقصور لا يكمن في الجماهير الفلسطينية. القصور كان وما زال يكمن في القيادة.

■ ماذا ينقص القيادة تحديداً؟

□ ينقصها مبدأ التخطيط والاستفادة من كفاءة الجماهير.

مشكلتنا هي غياب الديمقراطية

■ رأيكم بالنسبة إلى تعليق المفاوضات بات معروفاً. لكن لنتحدث عن الوضع القائم. ما يحدث في الساحة الفلسطينية لا يدعو إلى التفاؤل، وإنما إلى القلق. الإسرائيليون يماطلون (بالتحديد في فترة نتنياهو) والفلسطينيون ينتظرون ويحاولون أن يخففوا من الوضع الرهيب بإطلاق وعود قد لا تكون مهمة حالياً. أول الوعود الفلسطينية كان نية عرفات إعلان الدولة الفلسطينية في 4 أيار/ مايو الماضي، ولم يعلنها فيما بعد. طبعاً، أنتم كنتم أحد المعترضين على فكرة إعلان الدولة آنذاك. الأمر الثاني، وهو الأكثر خطورة، هو أن كل اتفاق جديد يلغي بنوداً من الاتفاق الذي سبقه. والإسرائيليون يدركون هذا الأمر ويحاولون الابتزاز دائماً، إلى درجة أنهم في شرم الشيخ وقّعوا مع الفلسطينيين اتفاقاً لتنفيذ اتفاق سابق هو اتفاق واي ريفر. وللإسرائيليين، ومن منطلق القوة، بزعامة براك، الحق في بحث وإعادة النظر في اتفاقي واي وأوسلو، والخاسر الوحيد في عملية إعادة النظر هو الفلسطينيون. والأمر الثالث هو مؤتمر جنيف الذي كان من المفروض أن يعقد في سويسرا، وبضغوط إسرائيلية وأميركية لم يعقد ووافقت السلطة الفلسطينية على ذلك. السؤال: في ظل كل هذه التنازلات التي لا حد لها، ما العمل؟

□ طبعاً، الواضح هنا أن هناك سلطة فلسطينية تستأثر بالقرار، وهذا هو الخطأ الأساسي والمشكلة الرئيسية. وكما قلت في كثير من المناسبات مشكلتنا هي مشكلة غياب الديمقراطية. وهذه ليست مشكلة الفلسطينيين فقط، بل هي مشكلة العالم العربي كله أيضاً. نحن بحاجة إلى تحقيق ديمقراطية فلسطينية، وكان أملنا بأن تتحقق ديمقراطية فلسطينية بانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني. وكما تعرف، أنا كنت معترضاً على اتفاق أوسلو، لكن سبب دخولي الانتخابات هو إشاعة الديمقراطية. إننا، التناقض بين دخولي الانتخابات وبين اعتراضني على أوسلو كان في رؤيتي ضرورة

العمل على بعث الديمقراطية ونشرها. وكان الأمل أن تحقق تلك الانتخابات الديمقراطية المطلوبة، لكن مع الأسف لم تحققها. ومن دون ديمقراطية سنبقى ندور في حلقة مفرغة، وستواصل إسرائيل انتهاكاتها لمبدأ السلام وقدرتها على فرض الأمر الواقع على الجانب الفلسطيني.

■ من هذا المنطلق كان عدم عقد مؤتمر جنيف خسارة فادحة جداً؟
□ من دون شك. لم يكن هناك مبرر للجانب الفلسطيني كي يقبل بتأجيل مؤتمر جنيف، وخصوصاً أمام ما أقدمت عليه إسرائيل من انتهاكات فاضحة لمبدأ حقوق الإنسان. وسجل إسرائيل حافل بالانتهاكات. طبعاً، السبب هو أن القيادة خاضعة للضغط الأميركي - الإسرائيلي.

الديمقراطية مطلب أساسي

■ منذ توقيع اتفاق أوسلو حتى اليوم أقيم أكثر من 30 مستعمرة، 17 منها بعد توقيع واي ريفر، كما أن إسرائيل ما زالت تسيطر على المعابر... والأسرى والفلسطينيون يعانون في السجون الإسرائيلية... إلخ. لو شئنا توصيفاً للحالة الفلسطينية لقلنا إنها تزداد صعوبة وتعقيداً، بينما يعتقد العالم أن القضية الفلسطينية في طريقها إلى الحل. الواقع أن الاحتلال الإسرائيلي ما زال قائماً، وأن الإسرائيليين ينجحون نهجاً احتلالياً أكثر جدوى لهم من السابق، والمناطق التي تغص سكاناً وانفجارات تدار بواسطة السلطة الفلسطينية، والاستيطان يزداد... كيف يمكن معالجة هذه الحالة أو الخروج من هذا المأزق؟

□ كما قلت، أنا أعتقد أن الأولوية لنا في مواجهة هذا الواقع هي الإصرار، هي تعبئة جماهيرية من أجل الضغط والمطالبة بتحقيقي ديمقراطية فلسطينية. هذا مطلب أساسي. ثم إذا تحققت ديمقراطية فلسطينية أقول إن أول ما هو مطلوب: تصحيح عملية التفاوض؛ الامتناع من مواصلة التفاوض؛ مطالبة العالم بأن تتوقف إسرائيل عن انتهاكاتها، وبأن تعترف بالحق الفلسطيني في تقرير المصير وقيام الدولة المستقلة. هذه هي الأولويات. من دون أن تتحقق ديمقراطية فلسطينية أخشى أن تستمر الأمور في السير إلى الأسوأ. والأسوأ، الذي أتصوره، هو القبول بنهاية لا تستجيب لحقنا في الاستقلال وتقرير المصير وحقوق اللاجئين، والقدس، وهي قضايا في غاية الأهمية.

وهذه هي خطورة ما يجري. فنحن على أبواب ما يقال إنه في وقت قريب سيكون هناك مفاوضات أو محادثات لتحديد المبادئ التي تحكم المفاوضات النهائية. وأنا على يقين من أن إسرائيل ستصر على مبادئ تضع العراقيل أمام تحقيق الحق الفلسطيني. وهذه هي الخطورة الكبيرة. إذا وقّعت قيادتنا اتفاق مبادئ لا يضمن توصلنا إلى حقوقنا الأساسية فستكون الكارثة. ومن هنا يجب أن يكون هناك يقظة الآن إلى هذا الواقع.

■ كما يبدو أن التنازل الفلسطيني لا حد له. ففي اتفاق واي كان من المفترض أن يُطلق 650 أسيراً فلسطينياً، وفي اتفاق شرم الشيخ تحول الرقم إلى نحو 400 أسير. ولكم أن تقيسوا على هذا.

□ في كل حال، هذه هي المؤشرات الخطرة التي تبين خطورة المراحل القادمة. والشعب الفلسطيني أمام امتحان وأمام مسؤولية، أي أن يرتفع إلى مستوى المسؤولية هنا ويقوم ويعلن أننا لا يمكن أن نقبل باتفاق مبادئ لا ينص على حقنا في قيام دولتنا المستقلة على الأقل في حدود 1967، وأن يتصدى لقضية القدس، وأن يتصدى لقضية اللاجئين. الآن يجري الحديث عن توطين اللاجئين، وهذا أخطر ما يمكن.

■ ضمن الحديث عن الوضع الحالي نقول: اقتربنا من مفاوضات الحل النهائي. فماذا بشأن قضية القدس، التي يتعرض أهلها لسياسة كريهة تعمل على اقتلاعهم وترحيلهم عن مدينتهم، ويتجلى ذلك في سحب هوياتهم، وفي تضيق سبل العيش عليهم، وفي فرض ضرائب باهظة، وفي رفض إعطائهم رخص بناء. والأمر الثاني، ماذا عن قضية اللاجئين؟

□ هذه هي التناقضات التي تفقد العملية الجارية كل صدقيتها. هذا واضح. إذا أردنا أن نحكم على العملية الجارية وصدقيتها لا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار هذه الأمور، التي تظهر بصورة واضحة أن هذه العملية فاقدة صدقيتها.

■ ضمن التنازلات تم تعديل وإلغاء بنود الميثاق، عدا الإجراءات منها. الدكتور جورج حبش طالب بالتراجع عن ذلك. ما رأيكم في التنازل عن بنود الميثاق؟ وما رأيكم في موقف الدكتور حبش؟

□ موقف الدكتور حبش موقف جيد، موقف مبدئي. أنا أؤيده في هذا. أنا وآخرون كنا من المعارضين لعقد المجلس الوطني الذي أقر إلغاء بعض بنود الميثاق. ونقف، إلى

الآن، مع الدكتور جورج حبش ونعلن خطأ إلغاء هذه البنود. ما مبرر هذا؟ ما دامت إسرائيل تنكر علينا حقنا في تقرير المصير ودولة مستقلة، فإننا في المقابل نقرر أن نمناها موافقتنا على وجودها. هذا تناقض عجيب.

■ هل ينبغي للجانب الفلسطيني أن يقدم دائماً تنازلات من أجل إخراج العملية السلمية من الجمود؟

□ هذا الموقف لا أستطيع أن أفهمه، ولا أستطيع أن أبرره، ولا أستطيع أن

تقديم المصالح الذاتية على المصالح العامة

■ عملية البناء الديمقراطي وترتيب البيت الفلسطيني، التي هي غاية في الأهمية، يرافقها عملية تنازلات كثيرة من قبل السلطة الفلسطينية. فإلى أن يرتب البيت الفلسطيني، ما الذي يبقى لأهل البلد بعد سيل التنازلات؟

□ المأزق الذي نحن فيه هو أن قضية الديمقراطية لا تتم، في كثير من الأحيان، سلمياً، وإنما بالعنف. لكننا لا نملك أن نمارس العنف في الأوضاع التي نحن فيها. إلا أننا أمام وضع ملح من أجل أن نحقق ضغطاً جماهيرياً عارماً يصرخ بصوت عالٍ "نريد ديمقراطية... نريد ديمقراطياً." هذا هو الأمر الذي أدعو إليه بعد أوصلو وأنادي به. مع الأسف، المعارضة الفلسطينية كان لها تصورات أخرى، ولم يكن لديها استجابة تجاه هذا الأمر. الآن فقط، وخلال الحقبة الأخيرة، بدأ الكل يتحدث عن الديمقراطية، وحتى المعارضة. لكنني أقول إن المشكلة هي أبعد من ذلك، لأننا نعاني مشكلة خلفية تتجلى واضحة في أننا ما زلنا نقدم مصالحنا الذاتية على المصلحة العامة.

الانتفاضة نبعت من ضمير العناصر الفتية

■ من المعروف أن المجتمع الفلسطيني قدّم تضحيات عظيمة وقام بانتفاضة... إلخ. كيف جرى هذا التحول الكبير في مجتمع كان ينتفض، وصار يؤثر المصلحة الذاتية على المصلحة العامة؟

□ الانتفاضة قامت على يد العناصر الفتية، على يد أطفالنا، الذين لم يصبهم الفساد، ولم يكبروا كفاية كي يدركهم الفساد، ولذلك نبعت الانتفاضة من ضميرهم الحي النقي. وإذا شارك الكبار في الانتفاضة فقد شاركوا من خلال نبض العناصر الصغيرة. وهذا دليل أكبر على قضية المشكلة الخلقية. ومع الأسف، أنا أقول مع مرور الوقت أخلاقنا تتدهور أكثر، إذ عندما أعود بذاكرتي إلى الماضي، إلى أعوام الانتداب البريطاني، أجد أن أخلاقنا كانت أفضل كثيراً مما هي اليوم. ثمة عملية تدهور خلقي مستمرة. وعملية الإصلاح ستكون عملية طويلة، لكن أقصر الطرق هو تحقيق ديمقراطية، لأن الديمقراطية تمكّن القيادة من إقامة النموذج الصحيح أمام الناس. أمّا في حال انعدام الديمقراطية فسيكون هناك نموذج سيء، والجماهير تقتدي بالنموذج المقدّم من القيادة.

■ أنتم رئيس لحركة البناء الديمقراطي الفلسطينية، التي سبق أن أسستموها. ما الذي تقوم به هذه الحركة، وأين وصلت؟

□ الحقيقة أن هذه الحركة ما زالت تراوح مكانها بسبب العوز المادي الأساسي، على الأقل لإقامة مكتب لإصدار نشرة، ثم صعوبة التحرك التي تفرضها إسرائيل والتي ينجم عنها عدم القدرة على التحرك للالتقاء. مع ذلك أنا الآن أقلل من أهمية مفهوم الحركة كجسم قائم. نحن الآن يدركنا الوقت، ونحن بحاجة إلى كل من يؤمن بالديمقراطية وأهميتها، كي نعمل على اتصال مستمر بالجماهير لإقناعها بأهمية الديمقراطية؛ الاتصال المباشر بها والمتواتر والمتواصل لنطمئن إلى أن الفكرة الديمقراطية تترسخ في أذهاننا بأهميتها، وتترسخ في أذهاب المجموع كي يرفع صوته ويصرخ منادياً بالديمقراطية. هذا هو الطريق. فأنا الآن لا تقعدني مسألة حركة البناء الديمقراطي وعدم إقلاعها عن المطالبة الشديدة بالديمقراطية. تُبنى الديمقراطية الفعلية بتحقيق ديمقراطية فعلية على الأرض، بعدها يصير هناك أحزاب في إطار ديمقراطي وتمشي الحركة. الآن الوقت أدركنا، ويجب أن نسعى بكل طريقة لأن نقنع الجماهير بأن عليها أن تصر، وبصوت عال، على أننا بحاجة إلى تحول ديمقراطي.

■ وهذا مشروع طويل الأمد؟

□ نعم.

■ المؤسسات غير الحكومية. ما هو دورها في المناطق المحتلة. وما هي أسباب الهجمة عليها مؤخراً؟

□ دور المؤسسات غير الحكومية دور مهم وأساسي إذا كان هناك استجابة لمفهوم مؤسسات المجتمع المدني. فمؤسسات المجتمع المدني مطلوب منها، عدا كونها تستجيب لحاجات اجتماعية للجمهور تعجز السلطة القانونية عن أن تقوم بها، أن تقيم النموذج الديمقراطي أيضاً. وهذا يعني أنه يجب أن تُعنى بإقامة النموذج الديمقراطي لإقناع الجماهير بأهميته. هذا مع الأسف لا يحدث. هناك سلبيات في إطار مؤسسات المجتمع المدني، وهذا يعطي ثغرة للسلطة كي تهاجم هذه المؤسسات. لكن إذا كان هناك مؤسسات مجتمع مدني لا تستجيب للأسس والمبادئ المطلوبة فإن هذا لا يعني أن عملية المجتمع المدني عملية فاسدة وغير ضرورية، مثلما حدث مؤخراً في الهجوم على هذه المؤسسات. نحن نحاول أن نقوم ونصح مسيرة عمل مؤسسات المجتمع المدني، وهي عملية مهمة جداً ويجب أن تستمر.

■ أنتم تدعون إلى نشر الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، كمطلب ملح وأساسي. لكن نشر الديمقراطية يتطلب وجود مؤسسات مدنية، وحرية تعبير، وفصل سلطات، وجهاز قضائي قوي، وحرية صحافة... إلخ. وفي جو كالجو العام، حيث الفساد وفقدان البوصلة، ما الذي تقترحونح للعمل على نشر الديمقراطية، وكيف يتم ذلك؟

□ في المآزق الذي نحن فيه يجب أن نسعى وأن نصر، وبكل قوة، على كل ما يفتح الطريق لتحقيق الوضع الديمقراطي. مثلاً، إذا كانت السلطة الحكومية تقف حجر عثرة أمام تحقيق ديمقراطية فلنطالب، ويجب أن نطالب بصوت أقوى، بانتخابات للمجالس المحلية والهيئات المحلية، والبلديات، وأنجز قانون في المجلس التشريعي هو قانون الهيئات المحلية وانتخاباتها. وفي النهاية، إن الذي سيحسم الموقف هو موقف الجماهير وقناعتها. فلا بد من أن نحقق وضعاً جماهيرياً يتمرد على الوضع القائم ويطالب، بأن يكون هناك انتخابات للهيئات المحلية، ثم بأن يكون هناك انتخابات للسلطة التنفيذية.

■ وهل هنالك نموذج سلطة عليا يقتدي به الجمهور لإنجاز المشروع الديمقراطي؟

- للأسف، لا يوجد نموذج. في كل العالم العربي لا يوجد نموذج. بالعكس، هناك نماذج سيئة في كل الحالات. نحن نطمح إلى أن يقيم الشعب الفلسطيني النموذج المطلوب. وقد كان من المفروض أن يقيم النموذج المطلوب.
- لقد لفت انتباهي قولكم، في مقابلات سابقة، إن المشكلة هي "مشكلة أخلاقية، أنا أصر على أن مشكلتنا هي مشكلة أخلاقية. لا توجد لدينا قيادات لإقامة نموذج للاقتداء به." هل في إمكانكم تفسير ذلك بصورة أوضح؟
- نحن إذا أردنا أن نفحص المجتمع الفلسطيني، فإنه في الماضي كان مجتمعاً له أخلاقيات على مستوى معين.

أخلاق الناس تتأثر بأخلاق القيادة

- حتى أية سنة؟ هل أفسد الاحتلال الإسرائيلي الأخلاق؟
- دعني أقول أيام الانتداب، ثم ما جرى بعد الـ 1948، ثم بعد الـ 1967، ثم مجيء السلطة الفلسطينية... العملية كانت في تدهور مستمر. أنا الآن أتذكر أن أخلاقياتنا أيام الانتداب كانت أفضل كثيراً من أخلاقياتنا في الوضع الحالي. أخلاقياتنا في ظل الإدارة المصرية، في الفترة 1950-1967، كان أفضل كثيراً. وأخلاقياتنا في أثناء الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967 كانت أيضاً أفضل كثيراً من أخلاقياتنا الحالية.
- لماذا؟ لأن أخلاق الناس تتأثر بأخلاف القيادة، والمثل الذي قيل منذ القدس "الناس على دين ملوكهم" صحيح جداً. ومن هنا، المفروض أن تقيم القيادة النموذج، وحين تقيم القيادة نموذج الفساد فمن الطبيعي أن يتأثر الناس به.
- كيف ترى تطور الحركات السياسية الدينية في الآونة الأخيرة؟ وهل يمكن أن ترضى هذه الحركات بقوانين اللعبة الديمقراطية إذا ما تم ترسيخ نظام ديمقراطي في فلسطين المستقبل؟

- في رأيي، إن الحركات الدينية يجب ألا تقف جانبا فيما يتعلق بموضوع الديمقراطية، بل أن تشارك وتساهم في الأمر، لأن لا طريق آخر لنا غير طريق الديمقراطية. ومع احترامي للحركات الدينية كحركات موجودة على الساحة لها رأيها، فإن لا بديل من الديمقراطية. لذلك، أدعو الحركات الدينية مع كل الآخرين إلى تبني النهج الديمقراطي. إذ لا طريق آخر لنا. لا بد من أن نصل إلى ما يحقق موقفاً فلسطينياً

متحداً بغض النظر عن الخلافات في وجهات النظر. يمكن أن نبقي من اليوم إلى أبد الآبدين، هناك عدم تلاق بين وجهة نظر حماس ووجهة نظر السلطة الفلسطينية، أو بين وجهة نظر فصائل أخرى، وبالتالي لا يمكن أن نخطو أية خطوة إلى الأمام. لا بد من أن نصل إلى ما يحقق موقفاً فلسطينياً متحداً على أساس ديمقراطي، بغض النظر عن المواقف الشخصية أو الفتوية.

■ كيف تنظرون إلى الوضع الاقتصادي - المعيشي في الأراضي الفلسطينية وتطوره في السنوات الست الأخيرة؟ وهل هناك وسيلة لتحسين هذا الوضع في المستقبل القريب؟

□ أنا شخصياً لا أعرف كثيراً في الاقتصاد. لكن ما أسمعه من الاقتصاديين المختصين أن الوضع الاقتصادي سيء، وهو بحاجة إلى كثير من الإصلاح. اتفاقية باريس، التي تم التوصل إليها بعد اتفاق أوسلو، الكل قال ونطق بأنها اتفاقية سيئة، وهي في مصلحة إسرائيل أكثر منها في مصلحة الجانب الفلسطيني، وهناك حاجة فعلاً إلى تصحيح الوضع الاقتصادي. وهذا أيضاً مرتبط بتحقيق الديمقراطية.

■ ماذا عن الفكر التقدمي (اليساري) ودوره اليوم في المنطقة والعالم؟ وهل ترون أفقاً لنهوض القوى التقدمية من جديد؟

□ تعريفي للفكر التقدمي أنه فكر ديمقراطي. في نظري الأمور كلها مرتبطة، فعلاً، بتبني النهج الديمقراطي. طبعاً، أسهل على الهيئات التقدمية أن تستجيب وأن تسعى لتحقيق ديمقراطية أكثر من الجهات الأخرى. لكن أمني أن تستقر قناعة لدى الجميع بأهمية التحول الديمقراطي. طبعاً، مطلوب من الجهات التقدمية أن يكون لها دور أقوى وأوسع في تحقيق الديمقراطية المطلوبة.

■ منذ متى كانت تراودكم فكرة الديمقراطية وإحلالها؟ وهل كان لأوسلو تأثير في ضرورة ترسيخ الفكر الديمقراطي في المناطق المحتلة؟

□ فكرتي بالنسبة إلى الديمقراطية موجودة منذ زمن. قبل عملية السلام كنت أقول إن مشكلة العالم العربي هي غياب الديمقراطية. هذا أمر واضح، إذ ليس من المعقول أن يبقى هذا العالم العربي، الكبير بإمكاناته البشرية والطبيعية، في واقع التبعية للغرب، ولا يستطيع أن يستفيد من هذه القدرات ليكون مجتمعاً حياً وفاعلاً، والسبب هو غياب الديمقراطية. غياب الديمقراطية يعني بالتحديد إخضاع الأمور وكل شيء للحاجات الشخصية والفتوية والقبائلية والعشائرية، وهذا ما هو جار في العالم العربي. ولذلك لا

يمكن أن يكون هناك مجتمع بالمستوى الذي نريده ضمن هذه الأوضاع اللاديمقراطية. العالم العربي غني بإمكاناته البشرية والمادية، لكن الأمر الأساسي والمهم الذي ينقصه هو الديمقراطية.

■ هل لديكم رؤية، أو تصور، للخروج من هذا الوضع الصعب لدى الشعب الفلسطيني؟

□ الوضع الفلسطيني لا خروج منه إلا بتحقيق الديمقراطية.

■ هل تطالبون عرفات بإيقاف المفاوضات والعمل للديمقراطية؟

□ أضع تحقيق الديمقراطية قبل إيقاف المفاوضات. أخشى أن يحفز إيقاف

المفاوضات إسرائيل على أن تكون هي أيضاً حجر عثرة في إقامة ديمقراطية

فلسطينية. طبعاً، لا يوجد مانع في أن لا يكون هناك إعلام فلسطيني عن تعليق

المفاوضات، بل أن يكون هناك مآزق تفاوضي وأن تبقى الأمور، وأن نعمل على إقامة

الديمقراطية. إذا قمنا ديمقراطية يصير من الضروري وقف المفاوضات والمطالبة بأن

تستجيب إسرائيل لما هو مطلوب لعملية التفاوض... أي احترام مرجعية التفاوض

وهي القراران 242 و383. ويعني هذا أن الأولوية تأتي لتحقيق التحول الديمقراطي.

■ الديمقراطية ما زالت مطلباً. إذاً، كيف السبيل إلى تحقيق الديمقراطية في كل هذه

الظروف والأوضاع اللاديمقراطية؟

□ السبيل الوحيد الذي أراه الآن هو أن تتحقق قناعة أكيدة لدى الجماهير الواسعة على

الأرض الفلسطينية بأهمية التحول الديمقراطي، كي تطالب بصوت عال وبضغط أننا

نريد ديمقراطية. ربما يجب أن نسعى لذلك بطرق متعددة، أي يجب أن تعمل العناصر

الواعية على التواصل مع الجماهير للحديث معها وإقناعها بأهمية الديمقراطية، ثم لا

يكفي أن تكون المطالبة من الفلسطينيين في الداخل فقط، بل يجب أن تكون من الخارج

أيضاً، إذ يجب أن يكون هناك مذكرات يوقعها عشرات الآلاف من الفلسطينيين تطالب

أيضاً، وتضغط من أجل تحقيق ديمقراطية على الأرض الفلسطينية، لأن بداية التحول

يجب أن تكون على الأرض الفلسطينية في هذا المجتمع القائم على الأرض الفلسطينية.

وغذا تحققت ديمقراطية هنا، فهي الجهة التي ستعنى بمصير الفلسطينيين في الشتات

وتعمل على تحقيق ما هو مطلوب.

■ من الطبيعي أن الإسرائيليين، من ناحية، ليسوا معنيين بالعمل على نشر

الديمقراطية في فلسطين. لكن هل السلطة الفلسطينية، من ناحية أخرى، معنية بالعمل

على نشر الديمقراطية؟

- كلا، السلطة غير معنية بنشر الديمقراطية. إذ لو كانت السلطة معنية بذلك لكانت احترمت المجلس التشريعي.
- من المعروف أن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين سيئة جداً. فإلى أن يعودوا إلى وطنهم، كيف يمكن تحسين وضعهم؟
- مع الأسف، كان هذا واجب القيادة الفلسطينية، وكان واجب المجلس الوطني أن يقوم بعملية جادة للحديث مع الدول المضيفة من أجل تصحيح الوضع بين الفلسطينيين في أماكن اللجوء وبين الدول المضيفة لهم. مع الأسف، النهج كان نهج مشادات... إلخ. وساء الوضع أكثر. يجب أن تكون إحدى مهمات تحقيق ديمقراطية فلسطينية، بعد أن تستقر أقدامها على الأرض، التصدي لشؤون اللاجئين في الخارج والوضع بينهم وبين الدول المضيفة. ثم إن الحق الفلسطيني وقضية السلام هما قضية لها بعد قومي. الآن هذا البعد القومي مطموس، واتفاق أو سلو أساء وانتهك البعد القومي لأنه جرى بمعزل عن العرب كلهم. يجب إعادة الاهتمام بقضية البعد القومي لسبب وجيه جداً... يعني ربما يقول بعض الناس، أو بعض العرب: "نحن ما لنا؟! هذه مسألة فلسطينية." لا، المسألة هي في الصميم. ما تتطلع إليه إسرائيل والولايات المتحدة هو تحقيق هيمنة اقتصادية وسياسية في المشرق العربي. ووضع الدفاع الأساسي، أي الذي يحمي حق المشرق العربي أمام هذا التطلع الأميركي - الإسرائيلي. هو قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأرض الفلسطينية، فهي الضمانة الوحيدة لحرمة دول الجوار العربية، ويجب إقناعها بهذا.

يجب أن نُنْعى بالبدايات

- إذناً، إعادة الاعتبار إلى البعد القومي من شأنها أن تحسن علاقة السلطة الفلسطينية بالقيادات العربية، وهذه من شأنها أن تحسن وضع اللاجئين؟
- الحقيقة العملية معقدة، لأننا لا نستطيع أن نضع حلاً شاملاً مفصلاً للمسألة، إنما يجب أن نُنْعى بالبدايات. وأقول البداية هي تحقيق ديمقراطية فلسطينية على الأرض الفلسطينية، وهي التي ستفتح لنا الأبواب للخطوات اللاحقة.

■ مري أخرى، بشأن البعد القومي: ألم يكن من الأفضل أن توقع منظمة التحرير عملية السلام (أوسلو) حين تكون دولة عربية معها؟

□ أنا أعتقد ألاّ تلجأ إلى دولة عربية كبرى واحدة فقط، بل كان على منظمة التحرير أن تعمل على تأكيد البعد القومي وتفعيله. بمعنى أن العدوان الصهيوني هو عدوان على المشرق العربي، لا على فلسطين فحسب، ولا على الشعب الفلسطيني فقط. وبالتالي فهي مصلحة مشتركة للفلسطينيين وللعرب في المشرق العربي أن ينسقوا ويعملوا من أجل مقاومة هذا العدوان.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>